

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

ONSSA إختلالات المكتب الوطني للسلامة الصحية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

كشف تقرير للمجلس الأعلى للحسابات لمراقبة تدبير المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) المنجز ، ما بين ماي و دجنبر من عام 2017 عن حقائق صادمة وأرقام مخجلة تعيدشها المؤسسة التي تصون الأمن الغذائي وتراقب ما يلج لبطون ملايين المستهلكين. التقرير الأولي، أكد غياب سياسة للسلامة في السلسلة الغذائية وصعوبات تأمين المسار الكلي والشامل للمنتجات الغذائية، وكذا غياب تقويم علمي للمخاطر الصحية. ورغم أن المكتب يتوفر على 14 مختبرا للتحليل. ومنذ فاتح يناير 2018، يتوفر على 1852 إطار، منهم 327 طبيبا بيطريا و300 مهندس، و83 متصرف، و133 مساعد، و675 تقنيا، و318 تقنيا مساعدا، و10 محررين و6 مساعدين، فإنني لذا أسألكم السيد الوزير المحترم : عن التدابير التي تنوون اتخاذها لمراقبة السوق الداخلية، و متابعة اختلالات في عمليات المراقبة الصحية للمؤسسات في المجال الغذائي "المطاعم المركزية للمستشفيات والمطاعم الجامعية والمطاعم المدرسية"، ومراقبة مطابقة المنتجات، وكذا مراقبة التصدير والاستيراد. وعن أسباب عدم مطابقة معايير عدد من المؤسسات لما هو محصل عليه في الرخص الممنوحة في مجال إنتاج دقيق وزيت السمك و المصبرات و منتجات الصيد(الطازج والمجمد)، سواء ما تعلق بوضعية فضائها أو مواردها البشرية أو تجهيزاتها أو المراقبة الذاتية أو تديرها وتسييرها، لسنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017.

وعن أسباب غياب مصلحة تعنى بالقضايا القانونية وتدير المنازعات، وغياب نظام للأرشفة، وسياسة لأرشفة الوثائق، فضلا عن أدوات لأرشفتها.

وكذا عن أسباب عدم دعم المكتب من طرف وزارتك بالإمكانات اللازمة تماشيا مع سياسة المغرب الأخضر إسوة بباقي مؤسسات وزارة الفلاحة و التي رصدت لها ميزانيات جد هامة خاصة أنها ONSSA تضطلع بأدوار محورية في حماية المستهلك و في الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

